مجلة الاجتهاد القضائي: المجلد 12 - العدد 02 (العدد التسلسلي 24) أكتوبر 2020 - (ص ص: 29 – 42)
مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع - جامعة محمد خيضر بسكرة

مقاربة دستورية حول تعدد مفاهيم الديمقراطية واثاره

A constitutional approach to the multiplicity of concepts of democracy and its implications

د. ملاح السعيد [1]

أستاذ محاضر أ

جامعة محمد بوضياف -المسيلة (الجزائر)

politologue.dz@gmail.com

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر
23 سبتمبر 2020	28 أكتوبر 2020	20 ديسمبر 2020

الملخص:

تبحث هذه الدراسة في مفهوم الديمقراطية بين المدلول الذي استقر في أدبيات القانون الدستوري والذي يركز على مؤشرات دستورية وقانونية في تعريف الديمقراطية، وهو ما تتبناه دراسات الديمقراطية حاليا تكيفا مع التجارب الانتقالية وخصوصياتها التي تفرض تعريفا اختزاليا يركز على مؤشر الانتخابات وتكريس التداول السلمي في فترة زمنية معينة ووفق متطلبات الهندسة الدستورية للمراحل الانتقالية، وبين المدلول الموسع الذي يتأثر بالمقاربة السوسيولوجية ويبحث في كيفية نشوء الديمقراطية أكثر مما يبحث في شروطها القانونية والدستورية التي تحدد علاقتها بالنظام السياسي. وهذا التوجه متأثر بأدبيات التنمية السياسية وفلسفة القانون الدستوري وتاريخ النظم السياسية، ولذلك نجده يسائل كيفية نشوء النظم السياسية وتطور الظاهرة الدستورية وكذا كيفية تطور الديمقراطية في بيئتها السوسيولوجية الكبرى وليس في بيئتها السياسية والدستورية. ولكون التوجه الموسع يربط الديمقراطية بمحددات اجتماعية وإيديولوجية، فان الدراسات الدستورية المهتمة بالمجتمعات الانتقالية تفضل المضمون القانوني والإجرائي للديمقراطية لأنه يستوعب طبيعة هذه المجتمعات ويخلصها من ثقل المحمول القيمي للمفهوم الذي تطور في السياق الغربي.

الكلمات المفتاحية: المقاربة الدستورية، المؤشرات القانونية، الديمقراطية، المفاهيم الاختزالية، المفاهيم الموسعة.

Abstract :

This study examines the concept of democracy between the meaning that has been established in the literature of constitutional law, which focuses on constitutional and legal indicators in defining democracy, and which is adopted by studies of democracy interested in transitional experiences and their peculiarities that impose a reductionist definition that focuses on the index of elections and consecrate peaceful deliberation according to the requirements of the constitutional engineering of transitional stages And between the expanded meaning that is affected by the sociological approach that examines how democracy emerges more than the legal and constitutional conditions that determine its relationship to the political system. This trend is influenced by the literature on political development, the philosophy of constitutional law, and the history of political system. And because the broad approach links democracy with sociological determinants, constitutional studies prefer the legal and procedural content of democracy because it accommodates the transitional nature of these societies.

key words : *Constitutional approach, legal indicators, democracy, reductionist concepts, broad concepts.*

[2] المؤلف المرسل: د. السعيد ملاح ـــــــــــــــ *Email: politologue.dz@gmail.com*

مقدمة:

تهتم الدراسات الدستورية بقوة بموضوع السلطة والنظم السياسية، لذلك نجد أن موضوع اكتساب السلطة والشرعية، وتجديدها والتداول حولها، وكذا فقدانها يقع في جوهر اهتمام الدراسات القانونية والدستورية.

ومع التطور التاريخي طورت النظم السياسية اليات عملية وقانونية ودستورية لتنظيم حلقة السلطة واخراجها من حالة الطبيعة الى الحالة المؤسساتية، وبهذا تطورت الوسائط المؤسساتية والدستورية التي تنظم عمليات اكتساب وتجديد وفقدان السلطة، وكذا تنظيم التنافس عليها من خلال المؤسسات الدستورية والشرعية كالاحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وكل هذا يفرض ضرورة تبني الديمقراطية بالياتها المختلفة خاصة الية الانتخابات التي تنظم حلقة الشرعية والتنافس على السلطة.

لكن الديمقراطية ابتعدت عن مضمونها الراسخ في الادب الدستوري والمؤسساتي وانحرفت لصالح املاءات ايديولوجية واصبحت تفرض اصلاحات قيمية واجتماعية على المجتمعات، وهو ما جعلها الية لتفكيك الدول وتفجير ازمات سياسية عميقة في المجتمعات الانتقالية.

أهمية الموضوع:

وهنا تظهر اهمية هذه الدراسة كونها تعيد الديمقراطية الى مضمونها الدستوري والقانوني الهادئ الذي يعيد ربطا بدلالتها وغايتها الاساسية وهي تنظيم حلقة السلطة وكذا كيفية اكتساب الشرعية وتجديدها وفقدانها وفق اليات دستورية منظمة.

هناك ازدحام مفاهيمي كبير لذلك لجأ طلبة القانون الدستوري والديمقراطية إلى وضع تصنيف للمفاهيم اعتمادا على عدة مؤشرات، وأهم هذه الأعمال التصنيفية نجد أعمال: "فيليب شميتر" و"تيري لاين كارل" وهي أعمال تدعونا إلى ضرورة التمييز بين:[1] المفاهيم؛ الإجراءات؛ المبادئ العملية.

- المستوى المفاهيمي: يعني وجود مواطنين يشاركون في اختيار حكامهم ويساهمون في محاسبتهم على أفعالهم (الانتخابات والتمثيل).

- المستوى الإجرائي: هذا المستوى يهتم بالشروط المتحكمة في استمرار النظام الديمقراطي وليس بإنبات وإنتاج الديمقراطية، وهنا يتفق الجميع مع روبيرت دال حول نفس الإجراءات.

- مستوى المبادئ العملية: هذا المستوى يتعاطى مع كيفية أداء النظام الديمقراطي واختلافه عن بقية الأنظمة، وهنا نشير الى تبني الية الانتخابات كالية لادارة التنافس على السلطة في ظل بيئة دستورية تفرض ضرورة احترام قواعد اللعبة.

وسيكون هدفنا في هذه الدراسة هو إثارة النقاش بين المدلول الدستوري والسياسي والنظمي للديمقراطية، وبين المدلول السوسيولوجي الواسع للديمقراطية الذي رافق الدراسات الفلسفية والتاريخية التي اهتمت بميلادها ونشأتها في سياقها الغربي.

إشكالية الدراسة الرئيسية:

تحاول هذه الدراسة إدارة النقاش بين المفاهيم الواسعة وبين المفاهيم الاختزالية التي تدافع على المقاربة الدستورية والسياسية لمفهوم الديمقراطية، فالتوجه الأول يدافع على مقاربة سوسيو اقتصادية للمفهوم تقدم الديمقراطية كمنظومة قيمية تتحكم فيها شروط اقتصادية واجتماعية، في حين أن المقاربة القانونية الاختزالية تركز على النظام السياسي والقانوني كوحدة تحليل بمعزل عن خصائص الدولة والمجتمع.

ويمكن تكثيف اشكالية هذه الدراسة في السؤال المركزي التالي: هل المقاربة الدستورية والاجرائية للديمقراطية هي الخيار الانسب للنظم السياسية الانتقالية لتجنب المخاطر التي تحملها المقاربات القيمية والايديولوجية القادمة من السياقات التاريخية والدراسات المهتمة بالتجارب الغربية.

المنهج المستخدم:

وللاجابة على هذه الاشكالية استعنا بعدة مناهج، اهمها المنهج التاريخي لتتبع تطور الدراسات في الموضوع وكذا تطور الممارسات السياسية والتجارب القانونية والدستورية، كما استعنا بالمنهج القانوني اثناء محاولتنا للدفاع على اهمية العودة الى جوهر المقاربة الدستورية في دراسة النظم السياسية والديمقراطية، ورافقنا ايضا المنهج المقارن باعتبار اننا امام عدة سياقات وتجارب عالمية مختلفة الخلفيات والمقاصد.

التقسيم العام للدراسة:

وقد فرضت علينا الخيارات المنهجية والمعرفية ضرورة تقسيم الدراسة الى ثلاث اقسام رئيسة:

- المفاهيم الواسعة للديمقراطية وضغط التجارب الانتقالية.
- الديمقراطية وضرورة العودة الى المضمون الدستوري الاجرائي.
- نحو مفهوم للديمقراطية يستوعب الاختلاف.

المبحث الأول: المفاهيم الواسعة للديمقراطية وضغط التجارب الانتقالية

يربط هذا التوجه الديمقراطية بمستويات اجتماعية، اقتصادية، ثقافية ويتجاوز حدود النظام السياسي الضيقة، كما أنه يرتبط بمفاهيم المساواة السوسيو اقتصادية. وهي

تعريفات متأثرة بالمقاربات النشوئية للديمقراطية، أي المقاربات التي عملت على تفسير ظهور الديمقراطية، ولذلك نجدها تربط لحظة النشوء بـ:

- تطور الحركيات الاقتصادية وظاهرة الملكية.
- تطور النزاعات الاجتماعية والتوجه إلى ضرورات التوافق.
- التعددية الثقافية داخل الدولة.

حسب "تشارلز تيلي" فإنه يجب البداية من معرفة عما نتكلم، ولذلك فنحن أمام تحد الإلمام بالمضامين الأربعة التالية للديمقراطية:[2]

1- المقاربة الدستورية.

2- المقاربة الجوهرية.

3- المقاربة الإجرائية.

4- التوجه العملياتي.

- **الدستورية:** تركز على القوانين التي يسنها نظام الحكم حول الأنشطة السياسية، ويساعدنا هذا المعيار على تصنيف الأنظمة، كما أنه قد تكون الدساتير وسائل لتضليل العملية السياسية.

- **الجوهرية أو مقاربة الحقوق الأساسية:** تركز على تعزيز النظام لرضاء الناس وحرياتهم الفردية وأمنهم وعاداتهم والمساواة الاجتماعية والمشاورات العامة معهم والحل السلمي لنزاعاتهم.

- **التوجه الإجرائي:** يحصر المؤشرات في الانتخابات وعلاقاتها بتغيير رجال السياسة، وحسب مؤشرات "دار الحرية"، فالمؤشرات الإجرائية هي:

  - نظام سياسي تنافسي يظم عدة أحزاب.
  - حق الانتخاب لجميع المواطنين.
  - انتخابات منتظمة تنافسية.
  - إمكانية وصول الأحزاب للناخبين عن طريق الإعلام.

- **التوجه العملياتي:** يختلف عن التوجهات السابقة في كونه يشترط عدة عمليات مستمرة، ويحصي الأستاذ "روبيرت دال" مؤشراته في خمسة معايير:[3]

1- المشاركة الفعالة: كل سياسة هي نتاج تساوي فرص جميع الأعضاء لعرض آرائهم حول ما يجب أن تكون عليه سياسة الجماعة على الأعضاء الآخرين

2- المساواة في حق التصويت.

3- تساوي فرص الاطلاع فيما بين أعضاء الجماعة، (التفهم المستمر).

4- تنظيم جدول الأعمال: بحيث يشارك أعضاء الجماعة في تنظيم خطة العمل وإمكانية تغييرها متى اقتضى الأمر ذلك.

5- شمول البالغين: بمعنى أن كل البالغين متساوين في الحقوق الكاملة للمواطنة وفي المعايير الأربعة السابقة.

نركز في المستوى الأول على المقاربتين الأولى والثانية، وسنختم بالتوجهات الاختزالية الإجرائية التي تتبناها الأدبيات الدستورية حاليا. أدت موجات الديمقراطية في مختلف المناطق والسياقات التاريخية والثقافية الى جعل المفهوم يتأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقود إلى الديمقراطية، ولقد تطور الطرح الليبرالي في مواجهة المؤسسات الهرمية للقرون الوسطى، وخاض المعركة ضد النظام القديم على جبهتين:[4]

1- الجبهة الأولى استهدفت إضعاف قوة الدولة والسلطة المركزية من خلال خلق المجال المدني والتركيز على العلاقات الاجتماعية من أجل خلق النشاط الخاص، والمؤسسات غير الدولتية، والحياة الخاصة، وبعدها أصبحت الليبرالية طريق الفرد إلى الاستقلال عن الدولة، والحرية في الاختيار الديني الاقتصادي والسياسي.

2- الجبهة الثانية عملت على ترسيخ قناعة عامة وجديدة وهي أن قوة الدولة لا تتأسس على حقوق طبيعية وحقوق فوق طبيعية، ولكن على رغبة وإرادة الشعب السيد والحر.

وهنا تظهر الديمقراطية كآلية لتحقيق هذا الهدف لأنها تخلق الطريق إلى نفوذ الشعب في إدارة شؤون الدولة.

يدافع "دافيد هالد" على أن الديمقراطية ليست فقط نظاما سياسيا، وإنما هي نظاما اقتصاديا واجتماعيا أيضا، إنه بذلك يتمسك بإستراتيجية الفهم التي تحاول أن تجمع بين حقوق الأفراد المتساوية وواجباتهم تجاه الدولة فهم أحرارا وفي نفس الوقت متساوين، فالفرد له حق الحرية وعليه واجب احترام حقوق ا لآخرين.

يزاوج طرح دافيد هالد بين الميول الفردية ومكانة الدولة، كما أنه يفترض بأن الديمقراطية والمشاركة أمر صعب جدا في المجتمعات الفقيرة والمريضة والجاهلة، ويستشهد بقول رئيس تنزانيا"جوليوس نيريري" الذي قال يوما: "الصراع على الحرية في إفريقيا هو في الأساس صراع من أجل التحرر من الجوع، المرض والفقر".[5]

وهنا نجد الديمقراطية تتداخل مع قيم الليبرالية، وهذا ما يمثل أهم الصعوبات في انتشارها في المجال السياسي العربي الإسلامي لأن مواقف العرب من الليبرالية امتدت إلى موقفهم من الديمقراطية، فالصعوبات التي تواجهنا متعلقة بمدى تقبل قيم الفردانية وقيم الحرية المطلقة التي تتجاوز كل شيء، وهنا يجب علينا فك الارتباط بين متلازمة الليبرالية

والديمقراطية خاصة عندما يتعلق الأمر بنقاش علاقة الدين (الإسلام) بالسياسة. في التعريفات الموسعة نجد أعمال"امارتيا سين" حول الاستقلال الشخصي للأفراد عن النظام السياسي، وهذا الاستقلال تضمنه وضعية الفرد الاجتماعية والاقتصادية التي تساعده على تبني خيارات معينة وضمان استقلاليته في مواجهة الدولة، وعادة ما يكون الفقر طريق إلى تبني الغش في المواقف الأخلاقية، كما أن الديمقراطية غير مرشحة للاستمرار في المجتمعات الفقيرة.[6] يقدم "تشارلز تيلي" مقاربة نشوئية قوية تختصر النقاشات العميقة التي تحدث بين الدولة وبيئتها الاجتماعية، هذه النقاشات تعبر عن علاقات تفاعلية تخلق نقاط تماس بين البيئتين تنتهي بنشوء ديمقراطية راسخة وقوية، فالديمقراطية حسبه هي نتاج تفاعل أربع عناصر أساسية: [7]

- الاتساع: هذا العنصر يجيب على التساؤل التالي: إلى أي حد تدخل حاجيات المواطنين التي يعبرون عنها في مجال السياسة؟
- المساواة: هذا العنصر يجيب على التساؤل التالي: كيف تعالج الفئات المختلفة والمتساوية أمام القانون ترجمة مطالبها إلى سلوك تتخذه الدولة؟
- الحماية: هذا العنصر يجيب على السؤال التالي: إلى أي حد تلقى المطالب رعاية الدولة وحمايتها؟
- المشاورات ذات الالتزام المتبادل: ويجيب هذا العنصر على السؤال التالي: إلى أي مدى يلتزم كلا الطرفين- المواطن والدولة- بعملية ترجمة تلك المطالب؟

هذه العناصر الأربعة تعبر عن جوهر الديمقراطية، فالديمقراطية تزداد كلما زادت المشاورات بين الدولة ومواطنيها اتساعا ومساواة، وحماية، والتزاما متبادل، وهذا ما يمثل تفسيرا لقيام الديمقراطية، ويمكنه أن يفسر أيضا الطريق إلى الاطاحة بها.[8]

الاتساع يعني اتساع مساهمة كل السكان في السياسة العامة، والمساواة تعني أن الحقوق تكسب بالجنسية وليس بالاعتبارات الإثنية، والحماية من الدولة تكون مباشرة ودون المرور بالوسائط العضوية والإثنية، والحماية تعني الحماية من استبداد الدولة في حد ذاتها، والمشاورات ذات الالتزام المتبادل تعني الالتزام بين الدولة والمواطنين على التشاور الدائم والبقاء ضمن شروط اللعبة الديمقراطية.

وبهذا تصبح الديمقراطية في المفهوم الواسع هي لعبة سياسية موضوعها جميع سكان الدولة، تجري تحت ضمانات المساواة والحماية وكذا الالتزام المتبادل بين أطراف اللعبة الديمقراطية.

عموما يرتبط التوجه الواسع لمفهوم الديمقراطية بتقديم الديمقراطية كنظام قيمي ظاهره سياسيا وجوهره ممتد في البيئات الاجتماعية والاقتصادية، بحيث تصبح الديمقراطية تعني آلية لتأطير النزاعات الاجتماعية والاقتصادية، كما تعبر عن نضج قيمي وعقلاني للتعامل مع الاختلافات داخل الدولة.

هذا التوجه في التعريف سجلت عليه أدبيات السياسة المقارنة- وخاصة المهتمة بالانتقال إلى الديمقراطية- عدة محاذير واعتبرته توجها من دون قيمة تحليلية لأنه لا يقدم أدوات مفاهيمية قادرة على تتبع ما أنتجته الموجة الثالثة.

ولذلك يحدث الآن توجها إلى تبني التعريفات الإجرائية والاختزالية ذات الطابع الدستوري، وهذا ما سيكون موضوعا لما يتبقى من المجهود المفاهيمي.

المبحث الثاني: الديمقراطية وضرورة العودة الى المضمون الدستوري الاجرائي

توصف دولة ما على أنها ديمقراطية -حسب التوجه الاختزالي الدستوري- إذا تبنت انتخابات تنافسية وبفرص متساوية للجميع.[9] وهذا المضمون يتجاوز الشروط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويركز على البيئة القانونية وبيئة النظام السياسي وبهذا يقترب إلى مضمون "ديمقراطية الواجهة"، وهو ما تحبذه الدراسات الحديثة عن الديمقراطية وخاصة أعمال"غيليرمو اودونال"* التي تفضل المقاربة السياسية القانونية في تعريف الديمقراطية باعتبار أن التعاريف الموسعة ليست مفيدة من الناحية التحليلية، كما أن العلم حسبه لا يستطيع أن يجرد السياقات التاريخية والقيمية والثقافية الموسعة.[10]

يعتبر"جوزيف شومبيتر" رائد هذا التوجه بحيث يقدم تعريفا مقتضبا جدا يختصر فيه الديمقراطية في كونها "مجرد آلية لاختيار القيادة السياسية"، ويضيف بأن الديمقراطية هي عبارة عن ترتيبات مؤسساتية للوصول إلى قرارات سياسية يمتلك فيها الأفراد القدرة على الاختيار فيما بين عدة متنافسين سياسيين.[11] فالديمقراطية هنا هي مجرد نظام يتم فيه انتخاب القيادات والحكام عن طريق انتخابات تنافسية. وهو نفس المدلول لتعريف "كارل بوبر" الذي قال بأن الديمقراطية هي: "النظام الذي يغير فيه الشعب الحكومات بدون عنف ودماء"[12].

وهذا الرأي نجده أيضا عند"ادم بيرزورسكي" الذي قال بأن الديمقراطية هي القدرة على تغيير الحكومة بدون عنف، وهذه القدرة يجسدها الانتخاب الذي يمثل ضمان عدم العودة إلى العنف، وحسبه فإن حق الانتخاب يفرض ضرورة احترام نتائج الانتخابات والديمقراطية ستستمر لأنها نتاج إرادة الشعب، والشعب يشعر دوما بأنه هو مصدر كل مخرجات السلطة، والديمقراطية شرعية أيضا لأن الشعب يقبل بالقرارات لأنه يعتقد بأنه يساهم في صناعتها.[13]

وعموما حسب "ادم بيرزورسكي" فإن الديمقراطيات المستقرة هي التي تتوفر على: [14]

- درجة معينة من النمو الاقتصادي.
- تستمر الديمقراطية إذا لم تسيطر قوة سياسية واحدة على النظام.
- تستمر الديمقراطية إذا استمر الناخبون في اختيار حكامهم عن طريق الانتخابات.

وبهذا تكون الديمقراطية مهددة بالانهيار إذا ظهرت قوى تعارض من خارج الأطر المؤسساتية، واستمرارها مرتبط بإعطائها الفرصة الدائمة لجميع القوى التنافسية للدفاع عن مصالحها من داخل الأطر المؤسساتية المتاحة.

ويوافق "صاموئيل هينتنغتون" هذا الطرح بقوله بأن: الانتخابات التنافسية هي جوهر الديمقراطية.[15]

وهذا التوجه كان موضوعا لأعمال"روبيرت دال" الذي ربط الديمقراطية بعاملي المعارضة والمشاركة، فالمعارضة تعني الانخراط في التنافس الحر والمحمي في الانتخابات، والمشاركة تعني الانخراط في جميع النشاطات الانتخابية، ويضيف روبيرت دال شرط الحرية المدنية.[16]

حسب روبيرت دال تقتضي الديمقراطية حكومة مسؤولة أمام خيارات مواطنيها إنها:

1- تضمن حرية المواطنين لتشكيل خياراتهم.

2- وتمنحهم منفذا في السياسة العامة.

3- كما تضمن المساواة لهذه الخيارات أمام الحكومة.

كل هذا يقتضي عدة ضمانات مؤسساتية :

- الضمانة الأولى هي نظام انتخابي قائم على الحرية والاقتراع العام الذي لا يقصي أحدا من الاختيار، كما لا يمنع أحدا من حق المساءلة بعد الانتخاب.
- الضمانة الثانية هي حرية التعبير والتحرر من الخوف ومن العقاب.
- الحق في المعلومة وانتقال المعلومة محمي قانونا.
- حرية إنشاء الجمعيات للدفاع عن هذه الحقوق، وحرية إنشاء الأحزاب والمنظمات.

ويؤدي توفر هذه الضمانات إلى إمكانية القول بوجود الديمقراطية، لأن هذه الشروط تغطي الأبعاد الثلاثة للديمقراطية: [17]التنافس، المشاركة، والحريات المدنية والسياسية.

وحسب الكثيرين أصبحت هذه الأبعاد نفسها مداخل للدمقرطة ولتفكيك الأنظمة التسلطية.

يحاول "روبيرت بوتنام" إثبات الطروحات السابقة من خلال دفاعه عن العلاقة الطردية بين الالتزام الاجتماعي وفعالية الأداء الحكومي، والعكس كلما تراجع الانخراط

الاجتماعي كلما تراجع أداء الديمقراطية، لذلك قال"بوجو"؛" لقد التقينا مع عدونا، إنه نحن". فالقيم الديمقراطية تخلق فكرة أن الآخرين سيفعلون مثلنا، وفي المجتمعات ذات الرأسمال الاجتماعي القوي تصبح الحكومة معبر عنها بالضمير "نحن" وفق مقولة "أنا أدفع الضرائب لأنني أؤمن بأن الجميع يفعل ذلك".[18]

سنحاول تلخيص هذا النقاش من خلال التأسيس لطرح إجرائي يستوعب التوجه الموسع في تعريف الديمقراطية، والتوجه الاختزالي الدستوري والسياسي الضيق، وذلك بتبني توجه يجمع المقاربتين.

هذا التوجه التركيبي فرضته ضرورة منهجية وتحليلية لأننا بصدد البحث عن مفهوم للديمقراطية يستوعب الاختلاف والتنوع الذي يأتينا من المجالات السياسية والتاريخية المختلفة عن البيئة الغربية.

المبحث الثالث: نحو مفهوم للديمقراطية يستوعب الاختلاف

عكست التعريفات الموسعة محدودية تحليلية، والتعريفات الاختزالية قدمت ديمقراطية من دون أصول اجتماعية واقتصادية وقيمية، فهل نتكلم عن الديمقراطية كنظام اجتماعي واقتصادي وسياسي، أم نتكلم عنها من منظور ديمقراطية النظام السياسي فقط؟، وهل تكفي الانتخابات كشرط حاسم للديمقراطية أم أن الانتخابات لا يمكن أن تتعايش مع الجهل والفقر؟.

الديمقراطية في معناها الفلسفي هي تعاقد مجتمعي متجدد، وهي نظام قائم على إعطاء الحياة للأغلبية وحق الاستمرار للأقليات.[19] وفي الأساس لا توجد تقنية أو آلية أكثر من الانتخابات قادرة على إبراز الخيارات الشخصية، ولكن الانتخابات ليست عملية منفصلة عن السياقات الأخرى لأن الخيارات الانتخابية تتشكل أيضا في سياقات تاريخية، قيمية، اقتصادية واجتماعية تؤثر فيها وتحدد توجهاتها الكبرى، فليس هناك معنى لحرية الاختيار أو الانتخاب إذا كان الرأي مستعبدا. وقد كتب"بيريلسون" يوما بأن الخيارات الانتخابية والسياسية تجد أصولها في التقاليد الإثنية والطبقية، بمعنى أن الغالبية تحركها المشاعر أكثر من الخيارات المدركة، ولذلك نجدهم يتحركون بالإيمان أكثر من القناعات.[20]

في محاولة منه لتصنيف كل ما قيل عن الديمقراطية يقدم كتاب"ايلان بالج" "دمقرطة الدولة المهيمنة" تعريفا بثلاث شروط أساسية:[21]

1- متطلبات الحد الأدنى: وهنا يجب أن تتوفر قاعدة انتخابية مؤسسة على الانتظام والحرية وقاعدة الأغلبية، وهو الشرط الذي يغطي كل التعريفات الحديثة للديمقراطية.

2- متطلبات الحد المتوسط: هذا الشرط يغطي التعريفات ذات التوجه الليبرالي، ويركز على حماية الحريات الأساسية.

3- المتطلبات الواسعة: هذا التعريف يغطي كل الحالات التي تعرف مشاكل عدم الانسجام القومي، ويركز على المساواة أمام القانون وفي الممارسات لكل المواطنين والجماعات، وهو الجيل من التعريفات التي تستوعب حالات الدول المتعددة القوميات والاثنيات.

هذا التوجه الثالث نجده في كتابات "شارلز تايلور"، "كاغنون"،"تيلي" وكل كتاباتهم تدافع على عدم الإقصاء، لأن الإقصاء يعتبر نفي للحق في الوجود في المجتمعات الحديثة، لذلك أضيف مؤشر المساواة للديمقراطية مع أعمال"غاليي" الذي يعتقد بأن المساواة هي جوهر الديمقراطية لما فيها من استيعاب للأبعاد الإثنية وتجنب جميع أشكال الهيمنة.[22]

وهنا يذهب "ليوناردو مورلينو" إلى نفس الرأي في مقاله حول "ما هي الديمقراطية الجيدة؟"، بحيث أن جودة الديمقراطية مرتبطة بقدرتها على الربط ما بين "الحرية "و"المساواة"، فالحرية صفة المواطن الذي يعيش في الديمقراطية، والمساواة صفة دولة القانون التي تمثل سقف الجميع.[23]

أما التعريفات التي أنتجتها الدراسات المقارنة فنجد أعمال"مارتن ليبست"، "خوان لينز" و"لاري دياموند" والتي تشترط ثلاث مؤشرات أساسية: [24]

1- منافسة موسعة بين الأفراد والجماعات حول كل السلطات الانتخابية.

2- مشاركة مرتفعة في اختيار الحكام والسياسات وبدون إقصاء مجموعة موسعة.

3- مستوى معين من الحريات المدنية والسياسية كافية لضمان التنافس السياسي والمشاركة الفعلية.

وفي الأخير بقي أن نعرف الديمقراطية بالضد، فما هي مضادات الديمقراطية؟

ظهرت قديما عدة مصطلحات مثل الطغيان، الاستبداد، الشمولية، السلطات المطلقة، وحديثا ظهرت مصطلحات الأنظمة التسلطية والأنظمة الديكتاتورية، والأنظمة الشمولية، وحاليا-ونتيجة موجات الديمقراطية- ظهرت أنظمة هجينة تتراوح ما بين الشكل الديمقراطي والشكل التسلطي مثل: الأنظمة شبه الديمقراطية، والأنظمة شبه التسلطية، والديمقراطيات غير الليبرالية حسب طرح فريد زكريا،* وطرح "مارتن ليبست" و"خوان لينز" حول ما يسمونه بـ" الأنظمة شبه الديمقراطية ".

إن الخلافات حول الديمقراطية ناتجة من صعوبة تطبيق النظام الديمقراطي، ومن جهة أخرى ناتجة من كون الديمقراطية تتوجه لأن تكون سبيل ونهاية ومقصد الجميع، ففي السابق اقترنت الديمقراطية بشعب المدينة، ثم اقترنت حديثا بالشعب الذي يسكن الدولة الأمة، والآن

تريد أن تكون نظاما للمجتمعات التي تعرف انقسامات اجتماعية وإثنية حادة. تزداد الصعوبات في التعريف حينما نقاربها بالتعقيدات التي تعرفها البيئات الاقتصادية والاجتماعية الحالية، بحيث أن أنماط الاعتماد المتبادل والاتصالات الأفقية جعلت الديمقراطية بمضامينها التقليدية كنظام حكم هرمي عمودي غير قادر على مسايرة التعقيد الموجود في البيئات الغربية لمرحلة المجتمعات المابعد صناعية.

حاليا طبيعة المجتمعات الحديثة ومستويات التعقيد في أنماط الاعتماد المتبادل والاتصالات أسست لمقولات جديدة تتجاوز الطابع التمثيلي للديمقراطية، فالسياسة أصبحت غير مقبولة في العمليات الاجتماعية والاقتصادية في الغرب لذلك قيل: بأن كثير من السياسية يشل الفعل العام ويقوض الفعالية.[25]

وهذه المقولة تنسجم مع وضعيات المجتمعات المعقدة حاليا، والتي جعلت "غاي هيرمي" يعتقد بأن الوضع الحالي للمجتمعات الغربية يفرض التوجه إلى ضرورة تطوير مضمون الديمقراطية وهذا المضمون حسبه هو "أن تتعلم العيش ديمقراطيا بدون العودة كثيرا إلى الشعب".[26]

يحرك هذا الكلام علاقة بحثية جديدة في السياسة المقارنة وهي علاقة الديمقراطية بالتعقيد الاجتماعي القادم من البيئات والمساومات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات ما بعد الصناعية.

وتأتي أعمال "ماكس بلانك" حول تراجع القيادة الدولتية في الريادة، وكذا أعمال "اراند ليبهارت" و"ميشال اوفرلي"، و"بيتر كوتزنستين" حول نمو الدولة شبه السيدة - وأعمال "يانيس بابادوبولوس" حول التعقيد الاجتماعي والسياسات العامة، وأهمهم على الإطلاق عمل "جيمس روزنو" حول الحكم من دون حكومة، وعمل "رونيت ماينزه" حول "إدارة وتسيير الاعتماد المتبادل".*

تنطلق هذه الكتابات من كون الفرد حاليا لا ينتمي إلى بيئة سياسية وإنما انتماؤه الفعلي محدد بيئة اقتصادية، لذلك فلا يمكن أن تستمر الديمقراطية بشكلها الشعبوي، وإنما يجب أن تتوجه لتمثيل التعقيدات الاجتماعية الجديدة، بمعنى أنها تصبح تمثل مصالح الفئات القطاعية، وبذلك نحن أمام إعادة النظر في مضمون التمثيل خاصة وأن التعقيدات والمضامين الجديدة للخيار العام تجعل من أمر تمرير الخيارات السياسية صعب جدا لأن الخيار يصبح يقاس بنوعيته من وجهة نظر مدى قدرته على تسيير الاعتماد المتبادل بين أطراف شبكة السياسة العامة.[27]

في الوقت الذي يناقش فيه الغرب إشكالية عدم قدرة الديمقراطية- بمضمونها القديم وبآلياتها الكلاسيكية- على مسايرة التعقيد الموجود في البيئات المابعد صناعية، مازالت بحوث القانون الدستوري والدراسات السياسية غير الغربية غارقة في تحديد المدلولات اللغوية والاصطلاحية للديمقراطية. وعلى هامش النقاشات الأكاديمية يثور نقاش قيمي وإيديولوجي على غاية من الأهمية حول عالمية الديمقراطية أم خصوصيتها.

هل الديمقراطية هي نتاج مسار تطور اثنوسوسيولوجي غربي، أم أنها قيمة أنتجها التاريخ الإنساني وساهم الجميع في تنميتها؟

هل يمكن للديمقراطية أن تستوعب الاختلاف، وأن تمثل نقطة التقاء كل الحضارات الإنسانية؟

خاتمة:

وبعد هذا المسح الانطولوجي للادبيات المهتمة بتطور مفهوم الديمقراطية، وكذا اثارة النقاش بين المقاربة الواسعة ذات التوجه الليبرلي والمقاربة الاختزالية الدستورية نجد أن الدراسات الحالية تفضل التوجه القانوني والدستوري في تعاملها مع دلالات الديمقراطية خاصة أثناء تحليل سياقات سياسية انتقالية خارج التجربة الغربية.

وقد بينت دراسات علم الانتقال الديمقراطي أن المقاربة الدستورية والقانونية التي تركز على تعريف الديمقراطية بدلالة مؤشرات الانتخابات والتداول السلمي والتعددية الحزبية أكثر كفاءة لفهم تجارب الانتقال في الكثير من التجارب الاصلاحية بعد الحرب الباردة، ولذلك هيمنت مقاربة جوزيف شومبيتر على أدبيات الديمقراطية المهتمة بالتجارب الانتقالية.

وهذا ما يفرض ضرورة العودة الى تبني المقاربة الدستورية والقانونية للديمقراطية، كونها مقاربة تخلص الديمقراطية من محمولها القيمي والايديولوجي الذي فرضه عليها سياقها الغربي الذي نشأت فيه، واذا حدث هذا التخلص تصبح الديمقراطية قادرة على الانتشار بأقل تكلفة في بقية السياقات، لأن التجارب التاريخية والدستورية تثبت أن القيم التي ترافق الديمقراطية بالمدلول الايديولوجي والسوسيولوجي تسببت في العديد من الأزمات العنيفة خاصة في الدول المركبة وغير المنسجمة اجتماعيا.

ولذلك يمكن أن نستنتج بأن المقاربة القانونية والدستورية تعتبر مخرجا يعطي للديمقراطية انسجاما كبيرا مع التجارب الانتقالية، كون أن المجتمعات الانتقالية لا تملك الشروط القيمية والسياقية التي تطورت في الغرب عبر عدة قرون، ولهذا فتبني الديمقراطية بدلالتها القانونية يجعل منها مجرد الية لادارة التنافس السياسي على السلطة بواسطة

اجراءات قانونية منظمة أهمها الانتخابات والتعددية الحزبية لتحقيق مقصد دستوري وهو التداول السلمي على السلطة.

ويمكن في الأخير تقديم عدة اقتراحات سواء لباحثي الديمقراطية أو لصناع السياسات والقواعد الدستورية:

– تقترح هذه الدراسة ضرورة الترويج للمقاربة الاختزالية الدستورية التي تعرف الديمقراطية بدلالة مؤشر الانتخابات، وتجاوز التعاريف الليبرلية ذات المحمول الايديولوجي الذي فكك العديد من الدول وأدخلها في أزمات سياسية عميقة.

– تبني مقاربة انتخابية يتم حمايتها دستوريا، ويتم من خلالها تنظيم وحماية الانتخابات لفترة زمنية معينة من التزوير، وهذا ما ينتهي بترسيخ القواعد الديمقراطية.

– وتوصي الدراسة بضرورة تكثيف التوجهات البحثية ذات الطابع الدستوري لتطوير معرفة ذات مصداقية لصناع القرار لتفادي المخاطر والمغالطات المنتشرة حول الديمقراطية.

– وفي الاخير يجب استيعاب أن الديمقراطية هي مجرد الية لتنظيم حلقة السلطة وكذا تجديد جوهر الشرعية، وليس لها علاقة بالمدلول الواسع الذي ربطها بالدولة والنظام السياسي وبناء المجتمعات، في حين أنها مجرد الية لادارة التنافس السياسي بين القوى السياسية والدستورية.

الهوامش:

[1] - *Laurence whitehead,* ***Democratization: Theory and experience****, OXFORD University Press, New York, 2002, pp10-16.*

[2] – تشارلز تيلي، الديمقراطية، ترجمة محمد فاضل طباخ، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2010، ص22.

[3] – تشارلز تيلي، مرجع سابق، ص ص 23–126.

[4] - *George Sorensen,* ***Democracy and democratization****:****processes and prospects in changing world****, third edition, Westview Press, 2008, p06.*

[5] - *David Held,* ***Models of Democracy****, Cality, 2006, Cambridge, p264-278.*

[6] - *Amartya Seen,* ***Inequality Reexamined****, Cambridge, Harvard University Press, Utats Unis, 1992, pp14-34.*

[7] – تشارلز تيلي، مرجع سابق، ص 33.

[8] – المرجع نفسه، ص 34.

[9] - *Guillermo O'Donnell,* ***Repenser la Théorie Démocratique: Perspectives latino –Américaines****, Revue Internationale de politique comparée, Vol 8n=2, 2001, p200.*

- Guillermo O'Donnell, ***illusions about democracy****, Journal of democracy, 5no2, 1996, pp34-51.*

[10] - *Guillermo O'Donnell,* ***Repenser la Théorie Démocratique*** *,op cit, p201.*

[11] - *Josef Schumpeter,* ***Capitalism, socialism, and democracy****, Alen a Unweri, London, 1976, p260.*

[12] - *Dahl Robert, Jan Shapiro and Jose Antonio Cheibi,* ***The Democracy Source Book****, The Mit press, Cambridge, Massachusetts, London England, 2003, p12.*

[13] - *Adam Przeworski and all,* ***what makes democracies endure****?, Journal of democracy, 7N=o1, 1996, p50.*
[14] - *Ibid, p51.*
[15] - *Ibid, p31.*
[16] - *Ibid, p31.*
[17] - *George Sorensen,* ***Democracy and Democratization****, op.cit, pp 14-16.*
[18] - *Robert Dahl and all,* ***the democracy source book****, op.cit, pp 165-166.*

[19]– **محمد مالكي، وآخرون، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب:دراسة مقارنة لدول عربية ودول أخرى، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص180**

[20] - *Giovanni Sartori,* ***Théorie de la démocratie****, traduction de Christiane Hurtig, analyses politique, paris, p64.*
[21]- *Ilan Peleg,* ***Democratizing the Hegemonic state: political transformation in the age of identity****, Cambridge, Cambridge University press, USA, 2007, p52.*
[22] - *ibid, p52.*
[23] - *Leonardo Morlino,* ***'what is a good democracy'?****, Democratization, Vol11.No=5, December, 2004, p12.*
[24]- *Ilan pelg, op cit. p52.*

❖ **يمكن العودة إلى المقال القوي لـ:**

- Lier D, et Levistsky S, ***Democracy with Adjectives: Conceptual innovation in comparative research****, world politics, 49 No=3, 1997, pp430-451.*
[25] - *Javier santiso,* ***a la recherche de la démocratie*** *, KARTHALA, 2004, p129.*
[26] - *ibid, p140.*

❖ **يمكن العودة إلى:**

- Arend lijphart, ***patterns of democracy****, New Haven, Yale university press, London, 1999.*
- Michael Offerlé, ***sociologie des groups d'intérêt****, Montchrestien, paris, 1994.*
- Yannis Papadopoulos, ***complexité sociale et politique publiques****, Montchrestien, paris, 1995.*
- Donato Zola, ***democracy and complexity****, polity press, Cambridge, 1992.*
- James Rosenau, Ernst-Otto Czempiel (eds), ***Governance without Government: order and choice in world politics****, Cambridge university press, Cambridge,1992.*
[27]- *Javier santiso, op.cit, p150.*